

www.coe.int/t/dghl/monitoring/ecri/country-by-country/bosnia\_002-ENG.pdf-herzegovina/BIH-CBC-IV-2011

٤. (مارس/آذار 2015) التقرير السنوي حول نتائج نشاطات مؤسسة ديوان المظالم لحقوق

الإنسان في البوسنة والهرسك لعام 2014

(Annual Report on the Results of the Activities of the Institution of the Ombudsman for Human Rights of Bosnia and Herzegovina for 2014)

٥. باللغة الإنجليزية

www.ombudsmen.gov.ba/Dokumenti.aspx?id=27&tip=1&lang=En

أفضل مثال على ذلك قانون الجندر (النص الكامل متاح على

http://tinyurl.com/BIH-Gender-Law-2003) إذ يفرض "على السلطات المعنية أن

تتخذ التدابير المناسبة على جميع المستويات لتنفيذ أحكام قانون الجندر" بما في ذلك "تبني التدابير المخطط لها المصممة لإنجاز العدالة الجندرية في جميع حقول الحكم وعلى جميع مستوياته". لكن ذلك لم يتحقق حتى الآن.

٦. www.brookings.edu/about/projects/idp/laws-and-policies/bosnia

www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/BA5Session20.aspx .V

ياسمينكا جومهور jdzumhur@ombudsmen.gov.ba

أمانة ديوان المظالم في البوسنة والهرسك

١. تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصري، 2006 الملحق رقم 18 (18/A/61) ن الفقرة

٢. يُقصد بعائدي الأقليات المهجرون الذين يعودون إلى مناطقهم الأصلية ليجدوا أن مجموعتهم العرقية أصبحت أقلية فيها.

٣. منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (نوفمبر/تشرين الثاني 2012) التصدي لجرائم الكراهية: تحليل للحوادث المدفوعة بنزعات التحيز في البوسنة والهرسك مع توصيات بشأنها

(Tackling Hate Crimes: An analysis of bias-motivated incidents in Bosnia and Herzegovina with recommendations)

www.oscebih.org/documents/osce\_bih\_doc\_2012111310235235eng.pdf

المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب (فبراير/شباط 2011) تقرير المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب حول البوسنة والهرسك (حلقة الرصد الرابعة) (ECRI Report on Bosnia and Herzegovina (fourth monitoring cycle))

## عندما تستثنى النساء من المشاركة في محادثات السلام

غورانا ملىناريڤيتش، ونىلا بوروييتش إيزاكوفيتش، ومادلين ريس

تسبب استثناء النساء من المشاركة في عملية صناعة السلام في البوسنة والهرسك في تساؤل فرص السلام المستدام. فمتى نتعلم أن السلام لا يمكن أن يكون مستداماً ولا عادلاً دون مشاركة نشطة ومؤثرة للنساء؟

والهرسك الشلل بسبب الإخفاق الوظيفي لجهاز الدولة المركزي والسياسات العرقية الوطنية التي تمثل العوامل المشتركة للكيانين الإقليميين الذين أنشأتهما اتفاقية دايون.<sup>٢</sup>

تتزع الروايات المسرودة عن الحرب في العادة إلى إظهار النساء على أنهن مجرد ضحايا لا غير، ويعني ذلك عملياً تعطيل قدرة المرأة وإخفاء صوتها في عملية إعادة الإعمار



أمهات بريدور يتظاهرن في اليوم العالمي للمختفين، ٣٠ أغسطس/آب.

الدولية القانونية بل هو أيضاً هدر مأساوي. ومع ذلك، عندما طلبت المنظمات النسوية الدولية والمحلية البارزة من الأمم المتحدة ضمان إدماج النساء في مفاوضات السلام حول سوريا عام ٢٠١٤، تلقت المنظمات الرد بأن "الوضع السياسي معقد." ونحن بالفعل نعرف ذلك، لكن الحل ليس محسنة لتفعيل المشاركة النشطة والحقيقية للنساء في عمليات السلام. ويمكن التشارك بهذه المعارف مع النساء الأخريات في أوضاع مماثلة لتجنب الوقوع في الأخطاء ذاتها، كما يمكن النظر في الممارسات الجيدة ووضعها في سياقها الصحيح. وفي الوقت نفسه، تُستخدَم الفرصة في العثور على

المجال للتعامل مع ذلك، ولم تتدخل الصفوة السياسية الذكورية كثيراً على اعتبار أنّ العنف الأسري يصوّر النساء على أنّهن ضحايا وليس على أنّهن صاحبات نفوذ أو متخذات للقرار. ومع أنّ أسباب العنف الأسري لم تعالج كفاية، سُنّت القوانين الجديدة والمحسنة بشأن العنف الأسري بدافع من المنظمات غير الحكومية النسوية التي تمكنت من إدخال تلك القوانين لمناقشتها في البرلمان من خلال عضواته الإناث.

لكنّ قضية العنف الجنسي في أثناء الحرب بقيت ميسّسة لدرجة كبيرة، إذ يسعى القوميون للاستفادة من قصص الأعمال الشنيعة التي ارتكبتها الآخرون بحق "نساءهن". وانعكس "تشييء" معاناة المرأة "وتسليعها" بالطريقة التي ظهرت فيها عملية السلام، خاصة بما يرتبط بالوصول إلى العدالة. وبدلاً من اعتماد منهج للتصدي لوضع الناجيات وتخفيفه بطريقة يكون لها أثر أوسع نطاقاً وقابلاً للتحويل على المجتمع، كان رد فعل بعض أفراد النخبة في أفضل الأحوال متردداً وفي أسوأ الأحوال مستغلاً لذلك الوضع لمآربهم الخاصة. وتعلقت بعض القضايا التي أثارها المجموعات النسوية بقضية رد الاعتبار التحويلي (أي الذي يُحدث تغيرات حقيقية) ومع ذلك، جاءت الإجابة بـ"منح" نوع من التعويض الذي كان أشبه ما يكون بمنفعة الدعم الاجتماعي وليس تعويضاً لرد الاعتبار إزاء الانتهاكات التي

المحلية في أثناء الحرب ذاتها. ومع ذلك، لم يكن هناك أي آلية لمشاركة هذه الخبرات ونقلها إلى المفاوضات الرسمية للسلام. أما قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ الذي نادى بتنشيط المشاركة الحقيقية للنساء في جميع مراحل بناء السلام فلم يُتبنَّ إلا بعد انقضاء خمس سنوات من نهاية الحرب في البوسنة.

وبعد الحرب، استمرت النساء في التنظيم، وطالبت بعضهن بمعرفة حقيقة اختفاء أفراد الأسر، في حين طالبت بعضهن بإشراك النساء في السياسة الرسمية. وقادت بعض النسوة عملية صعبة للعودة وغالباً ما كان ذلك مواقع حيث فقدت كثير منهن أفراداً من عائلاتهن أو كنّ ضحايا بأنفسهن. وكان هناك من لهنّ خبرة عملية للتأكيد على ضرورة جعل العودة أمراً مستداماً بدلاً من أن تكون مجرد عودة للممتلكات فحسب (كما كان ينصب في التركيز الرئيسي للمجتمع الدولي) لكنّ الغاية كانت أيضاً تتمثل في الوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

### الإخفاق في إدراج قضايا الجندر

كان من الممكن تبادلي كثير من المشكلات التي ظهرت بعد الحرب لو كانت المشاركة السياسية أكثر جدية بتضمينها لممثلين عن المجتمع المدني ومستشارين مؤهلين حول

[www.fmreview.org/ar/dayton20](http://www.fmreview.org/ar/dayton20)

سبتمبر/أيلول ٢٠١٥

منسقة المشروعات، نساء ينظمن من أجل التغيير في سوريا وفي البوسنة والهرسك، عصابة النساء الدولية للسلام والحرية. [www.womenorganizingforchange.org](http://www.womenorganizingforchange.org).  
مادلين ريس [mrees@wilfp.ch](mailto:mrees@wilfp.ch)  
الأمينة العامة، عصابة النساء الدولية للسلام والحرية - [www.wilpfinternational.org](http://www.wilpfinternational.org)

١. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2012) مشاركة النساء في مفاوضات السلام: علاقة الحضور بالتأثير، ص. 4

(Women's participation in peace negotiations: Connections between presence and influence)

<http://tinyurl.com/UNWomen-peacenegotiations-2012>

٢. أنشأت اتفاقية دايتون للسلام كيان البوسنة والهرسك المركزي وقسمت إقليم البلاد إلى كيانين اثنين هما الاتحاد الفدرالي للبوسنة والهرسك وجمهورية صرب البوسنة، وجعلت هناك حكومة مركزية ضعيفة.

[www.refworld.org/docid/3b00f4672e.html](http://www.refworld.org/docid/3b00f4672e.html) ٣.

(متاح باللغات العربية والإسبانية والفرنسية بالإضافة إلى الإنجليزية على الرابط ذاته)

٤. انظر على سبيل المثال بافيناوات (2014) "المجتمع المدني ومفاوضات السلام: وراء ثنائية الدمج والإقصاء المتضادتين"، Negotiation Journal، المجلد 30، العدد 1، ص 91-69.

(Civil Society and Peace Negotiations: Beyond the Inclusion-Exclusion Dichotomy)

٥. يمكن الحصول على تقارير جميع النقاشات على الرابط التالي

[/http://www.womenorganizingforchange.org/en/events/retrospective-exercise](http://www.womenorganizingforchange.org/en/events/retrospective-exercise)

أنشئت الجوانب الرسمية للعدالة في البوسنة والهرسك ما بعد الحرب (المحكمة الجنائية الدولية بشأن يوغوسلافيا السابقة، ومحكمة البوسنة والهرسك، وغيرها) وقدمت إطاراً عاماً للمساءلة الجنائية لكنّها مع ذلك أخفقت في توفير العدالة الشاملة. فقد كان فهم العدالة ضيقاً ومحصوراً في ملاحقة المجرمين وإدانتهم (وهذا ما كان في بداية الأمر مطالب الضحايا أنفسهم).

لكن تأسيس هذه الآليات الرسمية للعدالة ينبغي استكمالها بإبداء الانتباه الحقيقي والجاد للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وينبغي لإعادة الإعمار في البوسنة والهرسك بعد الحرب أن يحصل على الدعم من عملية الانتقال التحويلي. ولا يمكن تحديد الحاجة المطلوب تلبيتها إلا بوجود عملية دامجّة، لأنّ تغييب النساء كان مصيره الفشل المحتوم. وما زال ذلك الهدف يمثل تحدياً لأنّ مساحة المشاركة على طاولة المفاوضات ثبت استحالة استرجاعها بعد فقدانها في البداية.

غورانا ميليناريفيتش [g.mlinarevic@gold.ac.uk](mailto:g.mlinarevic@gold.ac.uk)

باحثة في مشروع الجندر للعدالة، غولدسميث، جامعة

لندن [www.gold.ac.uk/genderofjustice](http://www.gold.ac.uk/genderofjustice)

نيلا بوروبيتش إيزاكوفيتش [nporobic@wilpf.ch](mailto:nporobic@wilpf.ch)